مجلس النواب
فريق التجمع الدستوري
الرقم :4222

الرباط في : 8/11/2017

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفوي - آني

تنامي ظاهرة العنف داخل المؤسسات التعليمية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

تواترت في الآونة الأخيرة ظاهرة العنف داخل المؤسسات التعليمية تجاه الأساتذة و الأطر التربوية الذين يجدون أنفسهم ضحية تلاميذتهم تحت مستويات متعددة من العنف : لفظي ، تهديدي ... ، وصل حد التعرض للأستاذ جسديا في قلب الفصل الدراسي ، صورة تعكس انهيار العلاقة المبنية على الاحترام و الوقار التي كانت تجمع بين التلميذ و أستاذه وتحولت الى علاقة تشنج تنتهي في كثير من الأحيان بالعنف ، فتنامي حالات الاعتداء الجسدي على الأطر التربوية خلفت ردود فعل في مختلف الأوساط أنذرت بالوضع السيء الذي آلت إليه قيم مجتمعنا ، هذا الواقع يساءل منظومتنا التربوية برمتها و الأسس و القيم التي انبنت عليها ، لنقف عن مدى قدرتها على تأطير و تربية أجيال تستطيع ترجمة قيم تربوية نبيلة تكون عماد العملية التربوية تكفل قوتها و استمراريتها .

فرغم صدور عدد من المذكرات الوزارية التي حاولت محاصرة الظاهرة ، إلا أنها لم تنتج أي أثر عل أرض الواقع ، لتكون بذلك الحاجة ملحة لتبني مقاربة شمولية متعددة الأطراف يتم فيها ترتيب المسؤوليات على الجميع دون استثناء ، من خلال طرح مكامن الخلل في بنية منظوتنا التربوية التي أنتجت علاقة صراع بين التلميذ و الأستاذ عوض الحفاظ على أصلها المبني على الاحترام و الوقار بين التلميذ و مربيه ؟

ما موقع المناهج المعتمدة أمام هذه التمظهرات المؤسفة في الوسط التربوي ؟ ألم يحن الوقت لجعل الفعل التربوي داخل مؤسساتنا التعليمية فعل نسقي يتم اشراك جميع التمثلات المجتمعية لإرسائه على أسس صحيحة تقويه ؟

السيد الوزير لم يعد الزمن زمن التسويف و الانتظار ، بل لابد من إرساء قواعد فعلية تلامس ما يتخبط فيه واقعنا التعليمي تكون أثرها ممتدة لتشمل جميع المتدخلين في العملية ككل ؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

غازي عبد الله